الفصلية (الصفية) كجزء من عملية مستمرة متكاملة مع خلق تدريس فعال وبيئة تعليمية.

الفصل الثالث

تقدير وإدارة الخطر

يعبر كثير من المعلمين والمديرين عن قلقهم واهتمامهم بمسؤلياتهم بخصوص الصحة والأمان. ويسعى هذا الفصل لتقديم رؤية عامة عن تقدير الخطر في إخار قانوني ولشرح ممارسة إدارة الخطر بشكل عملي في المنهج. وتستخدم حالات وأمثلة قانونية لشرح ودعم المبادئ التي يتم تطويرها.

إن الصحة والأمان يمثلان جانبا متكاملا من إدارة وتنظيم الأسباب القانونية والإنسانية والاقتصادية. إن السلطة التعليمية المحلية لديها مسؤولية كاملة عن الأمان. وتطبق إدارة المدرسة مسؤولية السلطة التعليمية المحلية من خلال لجان أو من خلال المدرسين الأوائل الذين يعتبرون مسؤولين عن كل شيء يتحكمون فيه، ويسيطرون عليه. وعندما يفقدون سيطرتهم، كما هو الحال في النفقات الكبيرة لإزالة خطر ما، فإنهم يتوقع منهم أن يسلكوا جميع السبل المعقولة لتقليل المشكلة إلى الحد الأدنى. ويعتبر معلمو الفصل مسؤولين عن المجالات الحالية لعملهم ويتوقع منهم أن يتخذوا جميع الخطوات المعقولة لإزالة المخاخر وإعداد تقرير عن أي مسألة مرتبطة بالأمان للإدارة الأدنى – على سبيل المثال، أن يذكروا أن أي من التجهيزات قد انكسرت أو أن الأرضية مبتلة، ويمكن أن تسبب الانزلاق. ويجب أن يتأكدوا من أن التلاميذ لا يتعرضون للخطر. وهذه المسؤوليات لا يمكن تخويلها أو تفويضها. وباختصار، فإن المديرين والمدرسين الأوائل يجب أن يتأكدوا من تنفيذ سياسة الصحة والأمان، بما فيها إدارة الخطر، وعادة ما يقوم العاملون والمدرسون بتنفيذ المهمة.

إن معظم العاملين بالمدارس قد نفذوا مراجعات رسمية بشكل يومي وأشركوا التلاميذ في تعليم الأمان من خلال الملصقات، ووحدات العمل، والاستفسار عن الممارسة الآمنة، فقد درسوا الأمان بأمان. ومع ذلك فهناك واجب مطلق على أصحاب العمل، وعلى السلطة التعليمية المحلية يتمثل في تنفيذ فحص رسمي منتظم للمباني، والتجهيزات، وأنشطة العمل – وهي مهمة غالبا ما تفوض لمن هم في موقع العمل. ووعي المعلمين بهذه المسؤولية يتزايد ولكنه يتم تطبيقة بطرق متغيرة. ومن المهم جدا أن يلاحظ معلمو الفصل والمديرون وأن يطبقوا مسؤولياتهم الإدارية في الصحة والأمان. مستوثقين من أن قضايا وموضوعات الأمان تراجع بشكل منتظم. وأولئك الذين تقع عليهم مسؤوليات

إدارية في جميع المستويات ينبغي عليهم أن يعلموا الأخطار الأساسية المرتبطة بمجالات مسؤولياتهم والإجراءات الضرورية لتقليل المخاطر.

ولكل امرئ واجب رعاية قانوني، يعرف بـ "مبدأ الجار". وفي إحدى الحالات قيل أن الجار يعني أي واحد قريب جدا ويتأثر بشكل مباشر بفعل شخص ما كان ينبغي أن يضعه في الحسبان. ويسعى هذا الواجب للتأكد من أن الفرد يقوم برعاية معقولة في موقف ما يمكن أن يسهم فيه في إحداث الإصابة أو الفقد لشخص آخر. ويلاحظ أن المعلمين في جميع أنحاء العالم عليهم واجب رعاية التلاميذ وأي ضرر أو أذى يلحق بالتلاميذ لا ريب ينشأ من فشل في القيام بهذا الواجب.

إن واجب المعلم بخصوص الرعاية قد تقرر في مستوى الوالد الحكيم، والذي تصفه عبارة "في مكان الوالد" أو "يحل محل الوالد". وقد تم تعديل هذا المستوى فيما بعد ليحكم عليه في سياق المدرسة حيث تقع على المعلم مسؤولية عن المزيد من الطلاب أكثر من المسؤلية التي يتحملها الوالد في المنزل. ومن ثم يحكم على واجب الرعاية كما يتوقع المعيار من شخص عاقل يظهر مستوى من الكفاية يرتبط بإنجاز الواجبات على نحو صحيح. وقد وصف هذا بأنه المستوى المتوقع على نحو معقول من شخص في موقع معين كالمدرس مثلا. ومن المهم أن نتذكر أن القانون يتطلب أن يطبق نفس المعيار أو المستوى الذي يطبق على المهنيين ذوي الخبرة على زملاء لهم أقل خبرة لكي لا يستخدم نقص الخبرة كمبرر في حالات الإهمال. ومع ذلك فإن المعيار أو المستوى المتوقع من الرعاية يزداد بزيادة الخبرة. وأحيانا يشار إلى ذلك على أنه واجب رعاية أعلى حيث يتوقع من المعلم، من خلال التدريب والخبرة، أن يستشرف نتائج أفعاله في مجالات التخصص.

إن درجة الخطر المتضمن في النشاط أو الموقف تؤثر على القرار بخصوص ما إذا كان خرق واجب الرعاية قد حدث. فالأخطار التي يحتمل أن تحدث ينبغي توقعها. ومع ذلك فإن إلزام التلميذ بقدر معقول من المسؤولية يعتبر أمرا مقبولا. كما أن المواقف التي تنطوي على قدر كبير من الخطر مثل الأنشطة الخارجية، واستخدام تجهيزات تكنولوجية معقدة، وبعض

العمليات العلمية، تعتبر مقبولة بشرط تقليل مستوى الخطر من خلال الخبرة المناسبة، والإعداد الدقيق، والتدريس الحكيم. فعلى سبيل المثال أصيب خفل إصابة بالغة في لعبة الراجبي، ولكن حكم بأن الإجراءات الوقائية المناسبة قد اتخذت. وهذا يشير إلى أنه على الرغم من أن الكثير من الأنشطة التعليمية تنطوي على خطر إلا أنها لا ينبغي تجنبها لذلك السبب. إننا بحاجة لتقليل الأخطار إلى الحد الأدنى للتأكد من تنفيذ النشاط بطريقة آمنة من خلال الانتباه للمخاخر التي يمكن التنبؤ بها. ولذا فإن على المعلمين أن يضعوا في حسبانهم عددا من العوامل قبل السماح بأداء أي نشاط. وتشمل تلك العوامل اعتبارات السن، ونوع النشاط، والخبرة السابقة، ومستوى الإشراف، ومدى مناسبة التجهيزات أو الأجهزة، واستخدام الممارسة المألوفة والمستحسنة.

وكما هو الحال بالنسبة لواجب الرعاية في علاقته بالخطر، فإن عمل المعلم يتأثر بعدد من القوانين التشريعية التي لا يعرف الكثير من مبادئها. فقانون الصحة والأمان في العمل لعام 1974 يرتكز على مبدأ منع الحوادث. وهو يسعى لتأمين الصحة والأمان والرفاهية لمن هم في العمل، ولحماية الآخرين ضد مخاخر الصحة والأمان التي تنبع من أنشطة العمل. وهو يقرر المسؤولية على خلق أو السماح بأي موقف ربما يمكن التنبؤ بأنه يسبب الإصابة أو الفشل في توفير الأمان ضد الخطر.

ويضع القانون واجبا على أصحاب العمل (المؤسسات التعليمية المحلية، والمديرين،..الخ) لتوفير:

- زراعة آمنة، وأماكن عمل آمنة، ونظم عمل آمنة.
- ترتيبات للتوصيل الآمن، والنقل والتخزين الآمنين للمواد، والتي ربما تكون خطرة على الصحة.
- المعلومات، والبناء، والتدريب، والإشراف للتأكد من توافر الصحة والأمان لدى العاملين.

ويجب على العاملين (المدرسين وغير المدرسين) أن يعيروا اهتماما خاصا لأمنهم ولأمن الآخرين الذين ربما يتأثرون بأفعالهم وبإهمالهم في العمل. وهذا يلقي بالمسؤولية عن الطلاب وغيرهم

ممن يزورون المدرسة على عاتق المعلمين. كما أن على العاملين أن يتعاونوا مع أصحاب العمل فيما يتعلق بواجبات أصحاب العمل بخصوص الصحة والأمان. ويتطلب هذا التشريع من المدرسة أن يكون لديها:

- سياسة مكتوبة للصحة والأمان
- التنظيم لتوظيف السياسة – ويتضمن ذلك الإشارة إلى تقدير الخطر، والسيطرة على الخطر.
- ترتيبات لإخبار العاملين بالطرق التي بها تنفذ السياسات – مثل الإجراءات المتبعة وإرشادات تنفيذ إدارة الخطر.

إن قانون الصحة والأمان في العمل تدعمه عدة لوائح وقوانين وتشريعات رسمية مثل قوانين السيطرة على المواد الخطرة على الصحة (COSHH) 1988، وقوانين إدارة الصحة والأمان في العمل 1992. وقد تم دعم هذه القوانين دعما كبيرا من قبل الرموز المستحسنة للممارسة (ACOPs) والتي لا تعتبر قانونا ولكنها توجيه تقدمه القوانين أو الهيئات مثل المسؤولين عن تنفيذ الصحة والأمان أو قسم التربية والتوظيف، والتي تعتبر محكا بالنسبة لمعايير الرعاية المتوقعة. وتطلب قوانين السيطرة على المواد الخطرة على الصحة تقديرا رسميا للأخطار التي ربما تنبع من استخدام المواد التي حكم بأنها خطرة على الصحة وعلى توظيف تحذيرات معينة ترتبط بالتخزين، والاستخدام، والممارسات، والتجهيزات الوقائية. كما أن الفحص الدوري الرسمي والاحتفاظ بالسجلات من الأمور المطلوبة. وبينما تستخدم مواد كثيرة ومتعددة في العلوم، ويستخدم التصميم والتكنولوجيا والفن في المدارس في ظروف خاصة، فإن اتباع الإجراءات المطلوبة يمكن تسهيله باستخدام "مخاخر" التي تتقدمها إدارة السلطات المحلية لتوفير الخدمات العلمية (CLEAPS). والمخاخر، المستخدمة مرتبطة بمشروعات العمل والتي حكم عليها بأن تمثل وتكون تقديرات مناسبة وكافية من قبل لجنة الإرشاد والأمن التعليمي (ESAC) للعلوم والتصميم والتكنولوجيا.

إن قوانين تنظيم الصحة والأمان (MHSWR) 1992 تؤكد على أن مبادئ قانون الصحة والأمان في العمل قد دخلت حيز الممارسة من خلال تحديد واجبات الصحة والأمان على العاملين – متطلبات خاصة لتنفيذ تقديرات الخطر. والعاملون – لاسيما المدرسون والوظائف الداعمة يطلب منهم أيضا أن يتصرفوا على نحو متناغم مع تعليمات الأمان والتدريب، وإعداد تقارير عن المواقف التي تمثل خطرا على الصحة والأمان. إن قوانين تنظيم الصحة والأمان لا تؤثر فقط على تطبيق قانون الصحة والأمان في العمل والمسؤولية الجنائية التابعة له، وإنما تؤثر أيضا على المسؤولية المدنية عن الإهمال. وذلك لأن القوانين لا تحدد فقط معايير قانونية محددة، ولكنها تحدد أيضا المعايير المقبولة للممارسة الآمنة والتي يمكن أن تمثل خرقا للواجب بالإهمال إذا لم تتم تلبية هذه المعايير. وربما تعتبر الحاجة لتقديرات الخطر جوهرية بدرجة معقولة عندما يوضع في الاعتبار مدى مسؤلية المعلم عن الإهمال.

وتتطلب قوانين 1992 تقديرا مناسبا وكافيا لجميع مخاخر الصحة والأمان لتوضع في سياق الترتيبات المناسبة لحماية صحة الناس وأمنهم. ومن ثم فإن تقديرات الخطر تعتبر ببساخة اختبارات نظامية عامة للأنشطة والبيئة والإجراءات التي ستمكن الذين يتحملون المسؤولية من تحديد المخاخر التي يتعرضون لها نتيجة خرق العمل والعمليات والتجهيزات التأثيرات البيئية. ويتضمن ذلك:

- تحديد المخاخر الجوهرية التي يحتمل أن تسبب الضرر.
- تحديد درجة الخطر الذي تفرضه المخاخر من خلال تقدير حدة واحتمال حدوث الضرر.
- البدء بالفعل المطلوب لتقليل المخاخر إلى الحد الأدنى أو إزالتها.

ويلخص شكل (5) قائمة أكثر تفصيلا بالجوانب التي يجب أن توضع في الاعتبار عند توجيه تقدير الخطر. وفي الممارسة فإن هذا ببساخة يمثل جزءا من التخطيط، والإعداد، والعرض الذي يقوم يه المعلمون الجيدون على مدى سنوات.

وربما ينشأ الارتباك من استخدام مصطلحات مختلفة. ويستخدم مصطلح تقدير الخطر على نطاق واسع كوصف فضفاض لعملية إدارة الخطر. وأحيانا تستخدم مصطلحات تقير الخطر، وإدارة الخطر بدلا من بعضهما.

- **وينبغي أن يشمل مصطلح " إدارة الخطر" عملية تحديد المخاخر ثم القيام بعملٍ ما لإزالتها.**
- **وينبغي أن يكون مصطلح "تقدير الخطر" المصطلح الذي يشير لعملية تحديد المخاخر وإحصاء الأخطار.**
- **وينبغي أن يكون مصطلح "ضبط الخطر" المصطلح الذي يشير للقيام بعملٍ ما لإزالة الخطر.**

بعض الاعتبارات العامة

- اتباع توجيهات السلطة التعليمية المحلية.
- مستويات المسؤولية وفقا لسن التلاميذ: الاحتياجات الخاصة/ الاعتبارات الطبية / السن / موضوعات الجماعة.
- الاحتياجات الفردية التي يتم التعامل معها.
- الإشراف الإضافي المطلوب.
- خبرات المساعدة الإضافية من الراشدين.
- تلميحات لاتباع الجوانب التالية.

الإجراءات المتغيرة:

- الفضاء (الفراغ) المتاح.
- الإجراءات المفهومة.
- مرافق الاستحمام.
- الأرضيات المبتلة والمسببة للانزلاق.
- المجوهرات.
- الشعر المربوط للخلف / الشعر بدون رباط
- الملبس المناسب للنشاط.

الانتقال لمناخق العمل:

- إجراءات الانتقال لمنطقة العمل.
- مخاخر في الطريق.
- الانتقال بطريقة منظمة ومرتبة.
- الإشراف والسيطرة الكافيين.
- السلوك المناسب.
- حمل التجهيزات ونقلها بطريقة آمنة.
- النقل – الشحن والتفريغ الآمن: